



THE LONDON SCHOOL
OF ECONOMICS AND
POLITICAL SCIENCE ■

130
years
EST 1895

المرحلة الانتقالية في سوريا: مسارات سياسية نحو الاستقرار

مازن غريبة، ريم تركماني، زكي محشي

فريق المدنية والنزاع (CCRG)

كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE)

حزيران\يونيو ٢٠٢٦

شكر وتقدير

يتقدّم فريق سوريا في برنامج النزاع والمدنية (CCRG) التابع لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) بالشكر والامتنان للإسهامات الفكرية لجميع المشاركين والمشاركات الذين انخرطوا في المؤتمر الذي عقده الفريق في آذار/مارس 2026، من خلال حضورهم ومدخلاتهم وتأملاتهم ونقل تجاربهم وخبراتهم. ونتقدّم بالشكر إلى من شاركوا حضورياً، وإلى من انضموا من داخل سوريا، إذ ضمنت مشاركتهم بقاء النقاشات راسخة في الواقع المعيشي اليومي للمرحلة الانتقالية التي تمر بها سوريا؛ وإلى المتحدثين والمتحدثات في مختلف الجلسات الذين قدّموا تحليلات قائمة على الأدلة وتوصيات عملية شكلت حجر الأساس في بناء هذا التقرير. كما نتوجّه بالامتنان إلى كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) على دعمهما المؤسسي والمالي الذي مكّن من عقد هذا المؤتمر وذلك بدعم من LSE Impact Fund

الملخص التنفيذي

يكثّف هذا التقرير مداولات مؤتمر متعدد التخصصات عقده برنامج سوريا التابع لبرنامج النزاع والمدنية (CCRG) في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) في آذار/مارس 2026، والذي تناول سبعة قطاعات مترابطة للمرحلة الانتقالية في سوريا، هي: (1) التعليم العالي وإنتاج المعرفة؛ (2) حوكمة النظام الصحي؛ (3) العدالة والمساءلة؛ (4) الاقتصاد السياسي وإعادة الإعمار؛ (5) الفضاء المدني؛ (6) البيئة والزراعة؛ (7) إصلاح القطاع الأمني.

وقد جمع المؤتمر أكاديميين وصنّاع سياسات دوليين ومسؤولين حكوميين وممثلين من المجتمع المدني وصحفيين ومختصين، من داخل سوريا وخارجها، في إطار مداولة تشاركية موجّهة نحو الحلول ومنظّمة بهدف تحديد مداخل سياساتية قابلة للتنفيذ. ويصوغ هذا التقرير خلاصةً عامة لتلك المداولات، ويقدم لمحةً عن التحديات الرئيسية والتوصيات السياساتية التي انبثقت عنه¹.

ملخص التحديات الرئيسية – العابرة للقطاعات:

1. إرث الحكم الاستبدادي والنزاع المطول. خلّف نظام الأسدین مجتمعاً مفككاً جرّاء خمسين عاماً من الحكم الاستبدادي وأربعة عشر عاماً من النزاع العنيف. وقد لحق الدمار بالبنية التحتية المادية في كل القطاعات الحيوية للبلاد. وأنّهلك الاقتصاد بفعل سنوات من العقوبات الدولية، وانهيار الطاقة الإنتاجية، والتراجع الحاد في قيمة العملة. وتآكل التماسك الاجتماعي بسبب النزوح والاستقطاب الطائفي وتدمير الشبكات المجتمعية.

¹ لقراءة التقرير الكامل والمفصل للمؤتمر، والذي يشمل تفصيلاً في تحديات وتوصيات كل قطاع من القطاعات السبعة، يرجى زيارة الموقع:

<https://www.lse.ac.uk/ideas/projects/conflict-and-civiness-research-group/research/syria/syria-transition-conference-report>

2. **ضعف الشرعية الداخلية وتزايد الحوكمة الارتجالية.** شكّل غموض ولاية السلطات الانتقالية والطابع الارتجالي وغير المنسق لهياكل الحوكمة الناشئة هاجساً متكرراً في جميع الجلسات. وقد رصد المشاركون والمشاركات غياباً مستمراً للتنسيق بين الوزارات المختلفة، وبين المحافظات وهيكلها الفرعية، بما يُنتج تداخلاً في الاختصاصات، وتبايناً في تنفيذ السياسات، وحالة من عدم اليقين الهيكلي تطال الفاعلين المدنيين والاقتصاديين ومقدّمي الخدمات الصحية على حد سواء. ويزيد ضعف الاستثمار في الشرعية الداخلية، الذي يتجلى في غياب آليات التشاور التضمينية والشفافية في آليات صنع القرار، من تعقيد مهمة بناء مؤسسات ذات مصداقية قادرة على نيل ثقة المجتمعات المحلية

3. **النزوع المتزايد نحو المركزية.** أبدت السلطات الانتقالية نزوعاً متنامياً نحو المركزية الأمر يولد توتراً واضحاً حول توزيع الأدوار والمسؤوليات بين المركز والأطراف. ففي مجال الحوكمة الصحية، لاحظ المشاركون أن الاجتماعات الإدارية الروتينية لا تزال تستلزم السفر إلى دمشق من مختلف أنحاء البلاد. وفي السياسة الزراعية، يهتمّ صنع القرار المركزي المجتمعات الريفية التي تعتمد سبل عيشها على تدخلات تستجيب للخصوصيات المحلية. وفي القطاع الأمني، يتركّز السلطة العسكرية والسياسية في دمشق المجتمعات الطرفية بلا حوكمة أمنية واضحة خاضعة للمساءلة. وعلاوة على ذلك، تُتخذ خيارات أساسية في الحوكمة الاقتصادية — مثل الخصخصة، وشروط الانخراط الدولي، وتوزيع الموارد الاقتصادية — بقدر ضعيف من الشفافية والمساءلة. ويتعارض هذا الاندفاع المركزي مع الواقع العملي لدولة مفكّكة عملت فيها مناطق مختلفة، طوال أكثر من عقد، في ظل أنظمة حوكمية وبني خدمية متباينة.

4. **عجز القدرات المؤسسية والانقسام بين الداخل والخارج.** أدّت سنوات الحرب وهجرة الكفاءات إلى استنزاف حادّ للقدرات المؤسسية والخبرات الفردية المتاحة للمؤسسات الانتقالية في سوريا. فقد خلف نزوح نسبة كبيرة من أصحاب الكفاءات المتعلّمين في البلاد — ومنهم أكاديميون وأطباء ومحامون ومهندسون — فجوات حرجة في كل قطاع يتناوله هذا التقرير. ويتفاقم هذا العجز في القدرات بفعل انقسام هيكلي بين الداخل والخارج يسري في كل القطاعات. ففي النظام الصحي، يتبدّى ذلك في تهميش الخبرات القاعدية التي تراكمت خلال أربعة عشر عاماً من النزاع. وفي الفضاء المدني، يتخذ شكل استقطاب بين الفاعلين المتمركزين داخل سوريا وخارجها. وهذا الانقسام هيكلي بطبيعته، وعلى أي إطار سياسي ذي مصداقية أن يتعامل معه على هذا الأساس.

5. **تسليح الهوية وتزايد التطبيع مع النزعات الطائفية.** يشكّل توظيف الهويات الطائفية والإثنية والسياسية عقبةً أساسية أمام الحوكمة الجامعة والسلم الأهلي. فقد فتّنت سياسات الهوية الفضاء المدني، وصاغت تركيبة الجيش في مرحلة ما بعد الأسد، وأثّرت في توزيع الموارد الصحية، وتحكّمت في الوصول إلى العدالة. وأبدى المشاركون قلقاً خاصاً إزاء تطبيع الخطاب الطائفي والعنف الطائفي. فقد تسلّل المنطق الطائفي إلى البنية العسكرية لما بعد الأسد، حيث تعكس تركيبة الجيش الجديد وتعيين ضباط التوجيه الديني التيارات الأيديولوجية السائدة بدلاً من تنوع المجتمع السوري. وفي المنطقتين الجنوبية والساحلية، ولّدت المظالم العالقة بين المجتمعات دورات من العنف الانتقالي عجزت السلطات الانتقالية عن احتوائها أو لم تشأ احتواءها بالأساس. وفي الفضاء المدني، صدّع إرث الهويات المسلّحة ما كان يوماً أجندةً مبدئيةً مشتركة بين فاعلي المجتمع المدني، حتى بات عمل المساءلة نفسه يُنظر إليه لدى شرائح من السكان بوصفه معارضةً سياسية. وتتطلب معالجة الاستقطاب الطائفي تدخلات منهجية شاملة عبر جميع المجالات، لا برامج معزولة لنزع التطرف ومحاربة الطائفية الخطابية.

6. **الخلل بين تحديد الأولويات وتسلسل التنفيذ.** يواجه صنّاع السياسات في كل قطاع من القطاعات السبعة توتراً جوهرياً بين الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين والوتيرة البطيئة بالضرورة لبناء

المؤسسات. فضحايا العنف يحتاجون إلى اعتراف فوري ودعم مادي ومعلومات عن مصير المفقودين. والأنظمة الصحية تحتاج إلى أداء فوري إن أُريد لها أن تحول دون مزيد من الخسائر في الأرواح. والمجتمعات الزراعية تحتاج إلى دعم فوري للحفاظ على سبل العيش والحيولة دون مزيد من النزوح. غير أن بناء مؤسسات راسخة — بما في ذلك الإصلاح القضائي وحوكمة النظام الصحي وإصلاح القطاع الأمني — يتطلب تسلسلاً متأنياً إن أُريد له أن يتجنب أخطاء التنفيذ المتسرع. والخطر الذي تكرر تحديده عبر الجلسات هو أن إعطاء الأولوية للاستجابة الضيقة وقصيرة الأمد بما يقوّض شروط التعافي المستدام.

7. غياب البيانات الموثوقة والشفافية وتحدي صنع السياسات القائم على الأدلة. تفتقر سوريا إلى بيانات ديموغرافية محدّثة، وتقييمات للطاقة الاقتصادية، وخرائط لتقديم الخدمات الصحية، وحصص منهجية للتنظيمات المدنية. وقد حدّدت كل جلسة هذا النقص بوصفه قيداً تأسيسياً يعيق صياغة سياسات وخطط قائمة على الأدلة. فقرارات الحوكمة تُتخذ من دون أساس استدلالٍ كافٍ، وقد اقترحت عدة جلسات آليات مؤسسية — منها أنظمة لتقييم الاحتياجات، وخرائط لمقدمي الخدمات، وبرامج بحثية مقارنة — للبدء في معالجة هذه الفجوة. ويضاعف من نقص البيانات افتقارٌ واسع الانتشار إلى الشفافية في عمل المؤسسات الانتقالية. فغياب عمليات الموازنة الشفافة، ومعايير المشتريات العامة، وآليات الرقابة البرلمانية يعني أنه حتى حين تتوافر البيانات، تظل بعيدة عن متناول الفاعلين المدنيين والباحثين والمجتمعات الذين يحتاجون إليها لمساءلة المؤسسات.

قطاع التعليم العالي وإنتاج المعرفة

1. إنشاء برامج مشتركة لتطوير المناهج بين الجامعات السورية والمؤسسات الشريكة الدولية. وينبغي أن تُصمّم هذه البرامج بما يضمن إنتاجاً تشاركياً حقيقياً للمعرفة، يضطلع فيه أعضاء الهيئة التدريسية السوريون بدور قيادي في صوغ المحتوى والمنهجية؛ مع إيلاء عناية خاصة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث كان إرث السيطرة الأيديولوجية في الحقبة الأسدية أشدّ وطأة.

2. دعوة وزارة الخارجية السورية ومكتب العلاقات الدولية إلى تبسيط إجراءات منح التأشيرات والموافقات للباحثين الدوليين الزائرين.

3. استضافة ورش عمل للإنتاج التشاركي للمعرفة في الجامعات السورية، بما فيها جامعات دمشق وحلب وحمص واللاذقية، بهدف مأسسة الإطار التعاوني بين المؤسسات الأكاديمية السورية والدولية. وينبغي أن تتناول هذه الورش أبعاد إنتاج المعرفة التي حدّدت في النقاش، وهي: (أ) البنية التحتية والشروط المؤسسية للإنتاج؛ (ب) سوسيولوجيا إنتاج المعرفة، بما في ذلك أدوار الباحثين الداخليين والخارجيين وموقعيتهم.

4. استحداث منح للتنقل الدولي (التبادل الدولي) موجهة لطلاب الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية السوريين، مع التركيز على عمليات تبادل قصيرة الأمد تمتد من ثلاثة إلى ستة أشهر تتيح الاطلاع على منهجيات بحثية ومقاربات تربوية جديدة.

5. العمل مع الشتات السوري بوصفه أصلاً بنوياً لا مورداً هامشياً؛ فالأكاديميون النازحون، والشبكات العلمية الراسخة التي نشأت في المهجر، والانتماءات المؤسسية التي تراكمت على مدى أربعة عشر عاماً من المنفى تشكّل مخزوناً من الخبرة وإمكانية الوصول إلى التمويل والشراكة الدولية لا يسع القطاع أن يتركه معزلاً. وينبغي مأسسة انخراط الشتات عبر برامج بحثية مشتركة التأليف، وترتيبات إشراف مشترك،

وقنوات منظّمة يُسهم من خلالها باحثو الشتات في تصميم المناهج وتطوير الهيئة التدريسية، على نحوٍ يصون السلطة المعرفية للباحثين داخل البلاد.

6. إدخال أساليب تدريس جديدة وبيداغوجيا للتفكير النقدي، بالطريقة التي قد تنهي ثقافة التلقين والامثال الأيديولوجي الموروثة. وينبغي أن تسير هذه العملية التحويلية جنباً إلى جنب مع جهد متعمّد لإزالة آثار أربعة عشر عاماً من العزلة، انقطع خلالها الباحثون السوريون إلى حدّ بعيد عن المنصات التعليمية الدولية والدوريات الأكاديمية والتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي (AI). وتُعدّ استعادة الاشتراكات المؤسسية، وتأمين الوصول إلى البنية التحتية الرقمية للبحث، وترسيخ التدريب على أدوات البحث المعاصرة، شروطاً تأسيسية لأي تجديد تربوي ذي معنى.

حوكمة النظام الصحي

1. إجراء عملية حصر شاملة لمقدّمي الخدمات الصحية وقدرات المستشفيات في جميع المناطق السورية، بغية إرساء خط أساس تنسيقي لتخطيط الحوكمة. وينبغي أن يشمل هذا الحصر مقدّمي الخدمات من القطاعين العام والخاص على السواء، وأن يوثّق توزيع القوى العاملة بحسب التخصص والمنطقة، وأن يحدّد الفجوات الحرجة في تقديم الخدمات — ولا سيما في المناطق الواقعة شرق نهر الفرات، حيث لاحظ المشاركون أن مجتمعات بأكملها تركت هناك بلا خدمات أساسية مثل علاج السرطان.
2. وضع برامج مناوبات للكوادر الطبية لمعالجة التفاوتات بين المدن والأرياف في تقديم الخدمات وإعادة ربط الأنظمة الصحية المجزأة. وينبغي أن تستند هذه البرامج إلى النموذج الذي اقترحه المشاركون، والذي يأخذ فيه الأطباء إجازةً من مواقعهم الأساسية لإجراء العمليات الجراحية وتقديم الخدمات التخصصية في المخيمات والمستشفيات المحرومة من الخدمات لمدة ثلاثة إلى أربعة أسابيع في كل مرة، على أن يضطلع أعضاء الهيئة التدريسية الجامعية على نحو مماثل ببرامج إعارة تمتد فصلاً دراسياً كاملاً في المؤسسات الواقعة خارج مراكز المدن.
3. توثيق وأرشفة عمليات الاعتماد الطبي المتباينة عبر الأراضي السورية لإنشاء سجل واضح يخدم تخطيط القوى العاملة مستقبلاً والاعتراف بالمؤهلات. ويمثّل اعتراف وزارة التعليم العالي مؤخراً بالشهادات الصادرة عن الجامعات التي أنشأت في شمال غرب سوريا سابقاً إيجابية ينبغي منهجتها وتوسيع نطاقها.
4. ترجمة الأبحاث الرئيسية المتعلقة بالنظام الصحي إلى العربية ونشرها، مع إعطاء الأولوية لتوزيعها على فاعلي المجتمع المدني والطلاب والمؤسسات الأكاديمية داخل سوريا. وقد شدّد المشاركون على أن حوكمة القطاع الصحي لا يمكن أن تظل حكراً على المختصين في الطب، وأنها يجب أن تُشرك فئات أوسع إن أُريد لها أن تكون مستجيبة وذات شرعية.
5. إطلاق برنامج تجسير يربط بين الباحثين الصحيين في المنفى ونظرائهم داخل البلاد، بالاستعانة بمؤسسات مثل كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) بوصفها منصات ميسّرة لتطوير المناهج المشتركة وعقد الحلقات الدراسية. وينبغي أن يعالج هذا البرنامج ثنائية الداخل والخارج معالجةً مباشرة، بخلق فرص منظّمة للتعلّم المتبادل تعترف في أن معاً بالخبرات الواسعة التي يملكها من تحمّلوا وطأة النزاع داخل سوريا، وبالخبرة المتخصصة التي طوّرها من هم في الشتات.

6. إجراء تحليل جدوى لآليات بديلة لتمويل القطاع الصحي، تشمل نماذج الاستثمار الخاص، والمسارات التنظيمية لإشراك المراكز المالية الدولية. وقد أشار المشاركون إلى الحاجة الملحة إلى أن يعمل اقتصاديون ماليون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والحكومة والمصرف المركزي لاستحداث أدوات تسدّ الفجوة بين التمويل الإنساني والاستثمار التنموي في القطاع الصحي.

الاقتصاد السياسي وإعادة الإعمار

1. تصميم نظام لتقييم الاحتياجات قائم على البحث وتقوده المؤسسات البحثية بالتعاون مع مؤسسات الدولة، لضمان توجيه المساعدة الاقتصادية في مرحلة ما بعد النزاع على أساس أدلة دقيقة. وينبغي أن تستند هذه الوظيفة إلى شبكات المعرفة المحلية، وأن تُنتج مخرجاتها بالعربية لنشرها داخل سوريا. ثم ينبغي مناقشة أطر التقييم والمقترحات السياساتية الناتجة وبلورتها بالتشاور مع الوزارات والمديريات وهيئات الحوكمة المحلية المعنية، لضمان التّبيّي المؤسسي وتيسير إدماجها في التخطيط التشغيلي والتنفيذي – سواء على المستوى المحلي أو الوطني.
2. ضرورة أن تربط الجهات المانحة الدولية مَنحها بإعطاء الأولوية للمناطق الريفية والمناطق الأشد تضرراً من الحرب خارج دمشق. فقد جرى تحديد خطر تركز استثمارات إعادة الإعمار في المراكز الحضرية – بما يعيد إنتاج التفاوتات المكانية التي أسهمت في اندلاع النزاع – بوصفه أحد أبرز الخيارات التوزيعية المصيرية التي تواجه صنّاع السياسات. وينبغي للجهات المانحة أن تضع معايير صريحة للاستهداف الجغرافي مرتبطة بتقييمات أضرار النزاع، ومؤشرات الفقر، وبيانات نزوح السكان؛ ويمكن إنجاز ذلك بالاستفادة من التقييم الأولي للأثر الاجتماعي-الاقتصادي الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وتحليل الفقر والإنصاف الخاص بسوريا الصادر عن البنك الدولي. والأهم من ذلك أن تحديد الأولويات واختيار المشاريع المطلوبة يجب أن ينبع من المناطق المتضررة نفسها لا أن يفرض من المركز؛ ومن ثمّ ينبغي أن تقترن معايير الاستهداف الجغرافي بآليات تشاركية تحدّد من خلالها المجتمعات المحلية وهيئات الحوكمة المحلية الاحتياجات وترتّب التدخلات بحسب الأولوية، بحيث يقابل اللامركزية في التنفيذ لامركزية في صنع القرار.

3. تفعيل هيئات الاستثمار داخل وزارة الاقتصاد مع توفير دعم فني يركّز على القطاعات الكثيفة العمالة والمتجذّرة في المجتمعات المحلية، بدءاً بتصنيع الأغذية والزراعة. وينبغي أن تُنشئ هذه الهيئات مسارات منظّمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع إيلاء عناية خاصة لسلاسل القيمة المحلية القادرة على توليد فرص عمل واسعة النطاق بدلاً من تركيز العوائد بين النخب المرتبطة بالسلطة.
4. وضع استراتيجية اقتصادية وطنية شاملة عبر عملية تشاورية تضم النقابات العمالية والغرف التجارية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة، لضمان أن تعكس إعادة الإعمار مصالح واسعة لا أن تقع أسيرة استحواذ النخب. وينبغي أن تعالج هذه الاستراتيجية حوكمة الصندوق السيادي بوصفها مسألة عاجلة، بإخضاعه للرقابة البرلمانية ومواءمة عملياته مع المعايير الدولية للشفافية.

الفضاء المدني

1. جمع الدروس المستخلصة من الأطر المدنية الإقليمية ودمجها في برامج تعزيز المؤسسات المحلية، بالاستناد إلى أدلة مقارنة بشأن ما نجح وما لم ينجح في سياقات ما بعد النزاع المماثلة. وقد لاحظ

المشاركون أهمية التعلّم من التجارب في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تعاملت الحركات المدنية مع بيئات سياسية مقيدة على نحو مماثل، وأهمية ترجمة تلك الدروس إلى أدوات عملية للمنظمات السورية العاملة في ظل حوكمة أمنية الطابع.

2. وضع برنامج لتعزيز مشاركة المرأة على مستوى المجتمع المحلي، بتصميم مداخل ملموسة للانخراط السياسي والمشاركة في إعادة الإعمار. وينبغي أن تتجذّر هذه المداخل في الممارسات اليومية — الحوكمة المحلية، والوساطة المجتمعية، والمشاركة الاقتصادية — التي تمارس المرأة من خلالها فاعليتها، وأن تهدف إلى بناء مسارات تصل من الانخراط على مستوى المجتمع المحلي إلى التأثير على المستوى البنوي على صعيد المؤسسات الوطنية.

3. إنشاء شبكة سياساتية تجمع خبراء متخصصين عبر المجالات المختلفة لإنتاج موجزات سياساتية مبسّطة حول إعادة الإعمار والعدالة والتدابير الاقتصادية، ليستخدمها الفاعلون المدنيون داخل سوريا. وينبغي أن تؤدي هذه الشبكة دور الجسر بين المؤسسات البحثية والمنظمات القاعدية. ثم ينبغي الدعوة إلى المقترحات السياساتية الناتجة لدى الوزارات والمديريات المعنية عبر توسيع مساحة التفاوض مع السلطات الانتقالية وتحديد المناصرين الداخليين للقضايا الأساسية التي يطالب فيها المجتمع المدني، بمن فيهم فاعلو المجتمع المدني الذين التحقوا بالحكومة بصفة رسمية.

4. وضع برنامج للشباب لتنمية مهارات تنظيم الحملات والمناصرة، مع تنفيذ حملات تجريبية يقودها شبان مدربون لإعادة بناء القدرة التنظيمية التي تآكلت خلال فترة النزاع. وقد شدّد المشاركون على أن الشباب السوري يمثل أهم قوة ديموغرافية داخل البلاد، وأن الاستثمار المنظم في مهاراتهم المدنية — مقترناً بإيجاد مساحات آمنة للنقاش والمشاركة السياسية — أمر جوهري لحيوية الحياة المدنية السورية على المدى البعيد.

العدالة والمساءلة

1. إنشاء آلية تنسيق متعددة الأطراف — تضم منظمات المجتمع المدني والهيئات القانونية الدولية ومجموعات الضحايا — لترتيب تسلسل تدخلات العدالة والحيولة دون أن يقوّض التنافس المؤسسي ثقة الضحايا.

2. وضع إطار للجهات المانحة يربط التمويل بالمشاركة الحقيقية للضحايا في تصميم برامج العدالة الانتقالية. ويجب أن تتجاوز المشاركة حدود التشاور لتشمل تأثيراً فعلياً في تحديد الأولويات والتصميم والتنفيذ، مع إيلاء عناية خاصة للبعد الجندي وللضحايا الذين يعانون من التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

3. إعطاء الأولوية لتوثيق أدلة الانتهاكات وأرشفتها بوصفه مهمة تأسيسية عاجلة يجب أن تسبق الإصلاح المؤسسي الرسمي وأن تستنير بها. وينبغي إعادة موازنة جهود التوثيق لمعالجة التركيز المفرط على الملاحقة الجنائية، ولتشمل التوثيق اللازم للعدالة التعويضية — بما يشمل التعويضات، وجبر الضرر، ورد الممتلكات، وكشف مصير المفقودين — وهو ما سيكون جوهرياً لأي انتقال ذي مصداقية.

4. دعم مبادرات المساءلة القاعدية بوصفها مداخل مشروعة وإن كانت جزئية في ظل غياب مؤسسات رسمية فاعلة. وقد استشهد المشاركون بالتجربة البلقانية، حيث بنت المدارس الصيفية للعدالة الانتقالية رأس المال البشري الذي تولى لاحقاً تشغيل الآليات الرسمية.
5. ضمان أن تعالج أطر العدالة الانتقالية الأبعاد البنوية للعنف السياسي — بما في ذلك التهميش الاجتماعي-الاقتصادي، ونزع الملكية، وأنماط الإقصاء القائمة على النوع الاجتماعي — إلى جانب المسؤولية الجنائية الفردية. فالعدالة يجب أن تترسخ داخل العملية الانتقالية بوصفها مكوناً جوهرياً من مكونات إعادة بناء الشرعية، لا أن تُعامل بوصفها مسألة ثانوية تُوجّل إلى حين بلوغ تسوية سياسية.

البيئة والزراعة

1. وضع برنامج للتعافي الزراعي يعالج سلسلة القيمة بأكملها — الإنتاج والتصنيع والتسويق والتصدير — بدلاً من الاقتصار على دعم الإنتاج الأولي. وقد لاحظ المشاركون أن صناعة تصنيع الأغذية في سوريا، بما في ذلك إنتاج زيت الزيتون والتعليب، شكّلت تاريخياً مساهماً مهماً في التشغيل وعائدات التصدير، وأن إنعاش سلاسل القيمة هذه ينبغي أن يحظى بالأولوية إلى جانب دعم الإنتاج الزراعي الأولي. وينبغي أن يشمل تصميم البرنامج مرافق التخزين، والبنية التحتية للتصنيع، وآليات النفاذ إلى الأسواق.
2. إرساء إطار للحكومة البيئية لإعادة الإعمار يُدمج تدابير التكيف مع تغير المناخ، وبروتوكولات إدارة المياه، وإصلاح حياة الأراضي بوصفها شروطاً للدعم الدولي. وبالنظر إلى أن تدفق نهر الفرات قد تراجع بنسبة 40% خلال العقد الماضي، وأن موجات الجفاف باتت تتكرر كل عامين، فإن أي استراتيجية ذات مصداقية للتعافي الزراعي يجب أن تدمج حلولاً ذكية مناخياً وأن تعالج بُعد تقاسم المياه العابرة للحدود مع تركيا.
3. الاستثمار في البحث في مجال التعافي البيئي والزراعي، بما في ذلك وضع خطط دعم محددة لصغار المزارعين والصناعات المحلية القائمة على الزراعة في المناطق الريفية المتضررة من الحرب. وينبغي إعطاء الأولوية لدعم الجمعيات الفلاحية، إذ يمكن لهذه التنظيمات أن تؤدي دور أداة للإرشاد الزراعي والانخراط المدني معاً، بما يمكن المزارعين وأصحاب الحرف الصغيرة والمتوسطة من إبلاغ الدولة بالتحديات والمشاركة في صوغ السياسات.
4. إدماج آليات العدالة الانتقالية في تخطيط إعادة الإعمار، بما يضمن الاعتراف بمطالبات المجتمعات النازحة. وينبغي أن تخضع مشاريع إعادة الإعمار لاشتراطات التشاور المجتمعي التي تحمي من تشريد السكان العائدين، كما هو موثّق في حالة مزارعي حمص المهتدين بمشاريع تطوير حضري جديدة على أراضيهم الزراعية.

إصلاح القطاع الأمني

1. إرساء ضمانات مؤسسية لحياض الجيش — بما في ذلك آليات رقابة مستقلة تشمل تمثيلاً للمجتمع المدني — بوصفها شرطاً مسبقاً للدعم الدولي للقطاع الأمني. وينبغي أن تعالج هذه الضمانات التركيبة البنوية للقوة، بما في ذلك تمثيل المكونات المتنوعة في سوريا، وأن تضع معايير شفافة للتعيين والترقية بمنأى

- عن النفوذ السياسي والطائفي. كما ينبغي وقف الممارسة الراهنة المتمثلة في تخصيص الأماكن الدينية العامة للاستخدام العسكري، بوصف ذلك إشارةً إلى الفصل المؤسسي بين السلطتين العسكرية والمدنية.
2. وضع برنامج شامل لفك الارتباط الاقتصادي للفصائل العسكرية التي تسيطر حالياً على أصول إنتاجية، مرتبطاً بمسارات ذات مصداقية للاندماج السياسي توقّر مصادر بديلة للشرعية وسبل العيش. ففي مناطق مثل الغوطة وحماة وأجزاء من إدلب وحلب، حيث ترسّخت بالفعل جيوب عسكرية-إقطاعية في قطاعات مثل مواد البناء، يجب أن يتضمن هذا البرنامج ترخيصاً شفافاً للنشاط الاقتصادي، وآليات تحول دون أن يحوّل الفاعلون العسكريون السابقون القوة القسرية إلى هيمنة اقتصادية.
3. التكليف بتوثيق مستقل لممارسات الهندسة الديموغرافية — بما في ذلك إخلاء 23 قرية علوية، والاستيلاء على الأراضي، والنزاعات على الملكية — بوصفه أساساً استدلالياً لكل من عمليتي العدالة الانتقالية ورد الممتلكات.
4. دعم النماذج الأمنية المجتمعية الناجحة وتوسيع نطاقها، بوصفها مكتملة للإصلاح العسكري الوطني. فتنظيم قوى الشرطة التطوعية يبرهن على أن الأمن المحلي الفعال يمكن تحقيقه حيثما تلتقي شبكات مجتمع مدني قوية، وقيادة دينية متجاوبة، وموافقة حكومية. وسيطلب تكرار هذا النموذج في مناطق أخرى استثماراً في البنية التحتية للمجتمع المدني الغائبة حالياً، وتحولاً في موقف السلطة الحاكمة باتجاه السماح بآليات الحماية التي يقودها المجتمع.
5. وضع إطار سياسي واضح ومعلن صراحةً لدور الجيش وهويته ومساءلته، بما يعالج الفراغ الأيديولوجي الذي يتيح حالياً تطبيع النفوذ الطائفي والديني داخل البنى العسكرية. وينبغي أن يحدّد هذا الإطار الشروط التي يُتوقّع أن يعمل الجيش في ظلها بوصفه مؤسسة محايدة، وأن يُبلور عبر عملية تشاورية تضم خبراء مدنيين وممثلين عن المجتمع المدني وأفراداً من المكونات المتنوعة.
6. وضع خطة صريحة لجعل القطاع الأمني شاملاً لكامل طيف المكونات الإثنية والطائفية في سوريا. ولما كانت تركيبة الجيش في مرحلة ما بعد الأسد تعكس حالياً التيارات الأيديولوجية السائدة بدلاً من تنوع المجتمع السوري، فإن الشمول لا يمكن أن يُترك للتجنيد العرّضي؛ بل يتطلب أهدافاً مقصودة للتمثيل، ومعايير شفافة قائمة على الجدارة للتعيين والترقية عبر جميع الرتب، وآليات رصد تتنوع التركيبة الديموغرافية للقوة عبر الزمن. وينبغي أن تُعامل هذه الخطة بوصفها شرطاً هيكلياً مسبقاً للإصلاح ذي المصداقية، وبوصفها النظير الذي لا غنى عنه للضمانات المؤسسية للحياض المبيّنة آنفاً، بما يكفل أن يعمل الجيش بوصفه مؤسسة وطنية تحظى بثقة جميع المكونات.



THE LONDON SCHOOL
OF ECONOMICS AND
POLITICAL SCIENCE ■

130 EST 1895
years

The London School of Economics
and Political Science

Houghton Street

London WC2A 2AE



The London School of Economics and Political Science is a School of the University of London. It is a charity and is incorporated in England as a company limited by guarantee under the Companies Acts (Reg no 70527).

The School seeks to ensure that people are treated equitably, regardless of age, disability, race, nationality, ethnic or national origin, gender, religion, sexual orientation or personal circumstances.